

الفساد في الجمارك حقائق من أرض الواقع

سكّر الدكّانة

تهدف جمعية "سكّر الدكّانة" إلى محاربة ظاهرة الفساد وإشراك الناس في جهودها من خلال دعوتهم إلى الإبلاغ عن حالات الرشوة والفساد، عبر مبادرة أطلقتها تحت شعار "سكّرّها" حيث يمكن التبليغ عن حالات الفساد والرشوة إمّا على الموقع الإلكتروني أو على التطبيق الهاتفي الخاص بالجمعية. لوحظ في هذه التبليغات كثرة الشكاوى عن الرشاوى في الجمارك ومرفأ بيروت اللذين جاءا في المرتبة الخامسة على قائمة المؤسسات الأكثر فساداً. في هذا الإطار، ونظراً إلى التأثير الكبير لهذا النوع من الفساد على مالية الدولة، كان لا بدّ من إجراء تحليل أوسع لتقييم حجم الأموال المهدورة والعائدات التي تخسرّها خزينة الدولة بنتيجة هذه الظاهرة المتفشية.

تستند دراستنا إلى مقابلات ميدانية أجريت بهدف تقييم حجم المبالغ المدفوعة على شكل رشاوى صغيرة، بالإضافة إلى تحديد الخسائر المترتبة من جرّاء عدم التصريح الكامل والدقيق بقيمة الصفقات التجارية بين لبنان وعدد من البلدان، وذلك بحسب البيانات الرسمية من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade)، فضلاً عن تحليل للخلفية القانونية التي تبين كيف أنّ القوانين نفسها تسمح باستمرار الممارسات الفاسدة.

عبر الجمارك

أولاً. ظاهرة " الفساد الصغير "

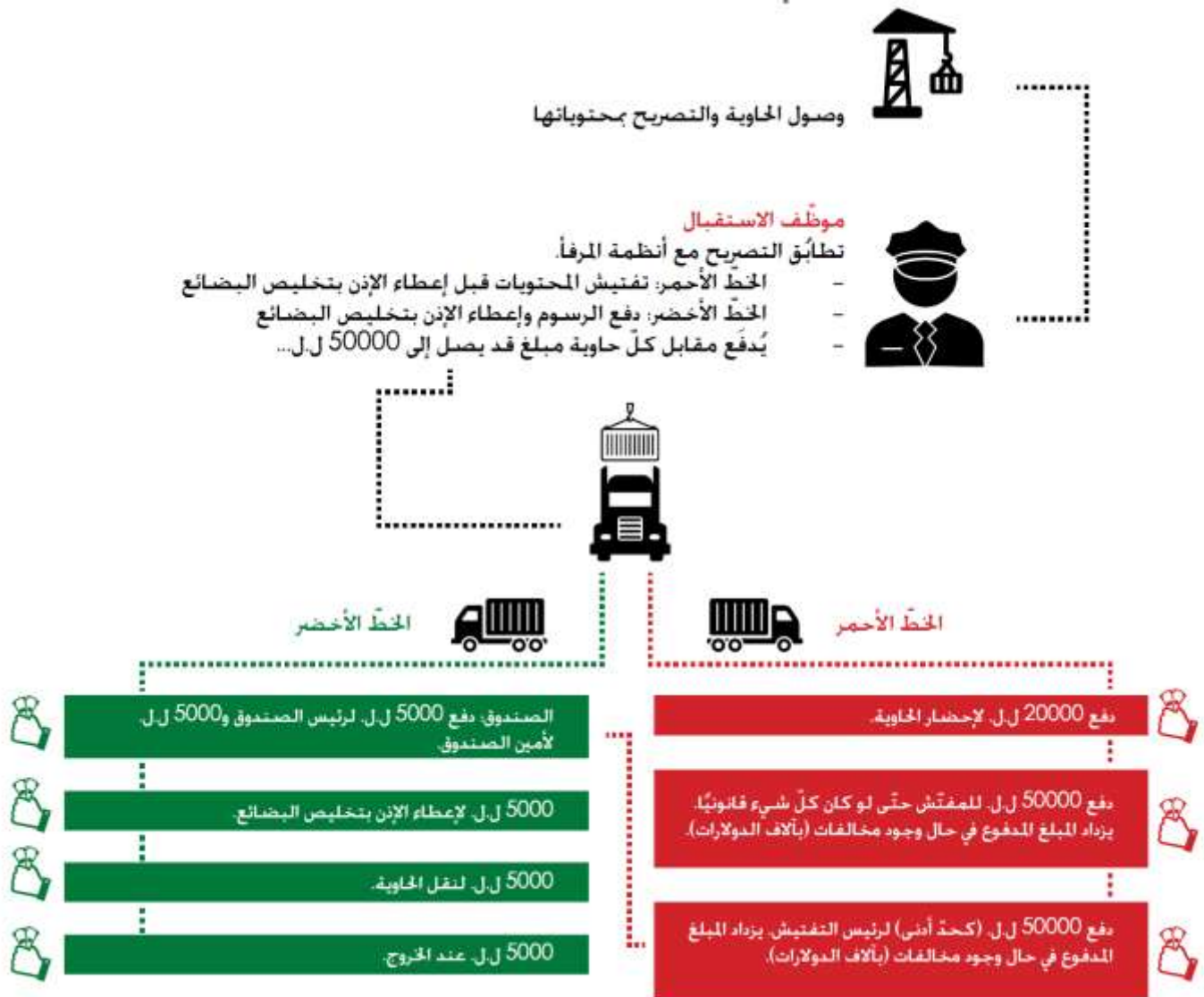
أجرى فريقنا مقابلاتٍ مع عددٍ من وكلاء الشحن للاطلاع على نوع الصفقات التي يعقدونها، ولمعرفة كلفة إدخال البضائع المستوردة إلى البلد من دون عراقيل .

قمنا أيضاً بزيارة لمرافأ بيروت لنرى كيف يتعاوى جهاز الجمارك مع السلع المستوردة، ومَن هم الموظفون المحظوظون بالمشاركة في هذه التجارة المربحة.

فماذا وجدنا؟

كلفة مرور الحاوية الواحدة عبر الجمارك من دون أي عراقيل تتراوح بين 75.000 ل.ل. للخط الأخضر و150.000 ل.ل. للخط الأحمر، سواء كان التصريح قانونياً أم لا.

إليك التفاصيل التدريجية للخطوات التي تمرّ بها كلّ حاوية داخلة إلى لبنان والمبالغ الصغيرة المدفوعة على شكل رشاوى:



شركة البركة

عندما تُنجز المعاملات، سوف يغادر المستورد في النهاية مع السلع وبعض النفقات العامة التي ستترتب على زبونه ، ومن ضمنها المدفوعات الجانبية. وهذه عيئة عن فاتورة فعلية من أحد وكلاء الشحن:

التاريخ	الفاتورة رقم 001
المجموع	الوصف
5000	شرح (الإعلان عن مكان وجود الحاوية في المرفأ)
11000	بيان مؤقت (إعلان مؤقت لقيام مفتش من وزارة الاقتصاد بتحليل عينة من المحتويات في المختبر)
11000	تسجيل (بيان تسجيل مؤقت في الجمارك)
5000	خفير (حارس على مدخل المرفأ)
10000	جهاز المسح الضوئي (سكانر)
15000	خفير (حارس على مدخل المرفأ)
10000	عمال (المساعدة في الحمل والنقل)
30000	كشف اقتصاد (موظف وزارة الاقتصاد يأتي مجدداً للتحقيق)
22000	اقتصاد (وزارة الاقتصاد لديها مكتب في المرفأ)
20000	"نمشابة"
5000	سحب (تحضير الحاوية)
5000	تحضير (الحاوية)
10000	مقصر (لفتح الحاوية)
10000	عمال
50000	كاشف (مفتش)
50000	رئيس (رئيس التفتيش)
3000	عمولة
5000	صندوق (السجل النقدي)
5000	صندوق (السجل النقدي)
11000	إخراج
3000	تصوير (نسخ)
295000	المجموع

عمر الركائز

انطلاقاً من هذه الأرقام ومن العدد التقريبي للحاويات التي تمرّ عبر الجمارك سنويًا، يمكن احتساب المبلغ الإجمالي المدفوع كلّ سنة على شكل رشاوى صغيرة .

لتحديد الحصيلة النهائية، يجب أن تؤخذ هذه الحقائق الثلاث بعين الاعتبار:

(1) يتمّ تمرير 300 حاوية على الأقل كلّ يوم.

(2) القاعدة تقضي بتحويل 20% من الحاويات على الخطّ الأخضر و80% على الخطّ الأحمر للتفتيش بطريقة الاختيار العشوائي.

(3) يمكن تقدير الرشاوى الصغيرة بـ\$50 للحاويات على الخطّ الأخضر، و\$150 للحاويات على الخطّ الأحمر.

وهكذا، تبيّن أنّ مجموع المبالغ المدفوعة كرشاوى يساوي \$14.235.000 سنويًا باستثناء حالات التزوير أو التهرب من الضرائب. يوضح الرسم التالي طريقة احتساب المبلغ .

سنويًا	يوميًا	يوميًا	يوميًا
1,095,000\$		3,000\$ = 50\$ * حاوية 60	 الخطّ الأخضر
13,140,000\$		36,000\$ = 150\$ * حاوية 240	 الخطّ الأحمر
14,235,000\$		39,000\$ = 3,000\$ + 36,000\$	المجموع

ثانيًا. التهرب من دفع الضرائب – دراسة تقديرية إجمالية

بعد تقدير حجم الرشاوى الصغيرة، استخدمنا البيانات الخاصّة بالندفقات التجارية لتحديد التباين في القيمة التجارية المصرّح بها واستخلاص مقدار الاحتيال في الإعلان عن الواردات . أخذت المعلومات من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (2013)

1. دراسة تقديرية أولية: تزوير أرقام الواردات

في العام 2013، بلغ حجم التجارة اللبنانية مع سائر بلدان العالم 21 مليار \$، علمًا أنّ حوالي 50% من إجمالي التجارات حصلت مع الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والسويسرا، واليونان. وسوف نركّز هنا على التجارة مع هؤلاء الشركاء التسعة .

لتقدير حجم التهرب من الضرائب على الواردات من هذه البلدان الشريكة التسعة، قمنا بمقارنة بين إجمالي الواردات التي صرّح بها لبنان من جهة، وإجمالي الصادرات إلى لبنان التي صرّحت بها هذه البلدان الشريكة. الفرق يساوي 1.95 مليار دولار أميركي من المنتجات الداخلة إلى

عكة الرقاقة

أراضي الدولة اللبنانية من شركائها الرئيسيين التسعة، وغير المُسجلة في بيانات الجمارك الرسمية. باختصار، من أصل 10.84 مليار من الواردات، هناك نسبة غير مسجلة كبضائع داخلة إلى البلد، وقدرها 1.95 مليار.

البضائع غير المعلن عنها	إجمالي البضائع الواردة إلى لبنان والمصرح بها	البلد
515,037,232	2,489,249,364	الصين
245,446,647	1,032,604,253	الولايات المتحدة الأمريكية
106,427,012	818,619,452	تركيا
274,870,615	1,705,280,522	فرنسا
192,461,990	1,059,586,168	ألمانيا
73,685,033	658,913,260	اليونان
118,632,477	1,716,341,990	إيطاليا
160,692,350	578,002,192	سويسرا
257,898,169	783,177,776	المملكة المتحدة
1,945,151,525	10,841,774,977	المجموع

2. دراسة تقديرية ثانية: ظاهرة الفساد "الكبير" والتهرب الضريبي

في هذا القسم، سوف نحتسب الأموال المهدورة ضمن فئة "الفساد الكبير" وضرائب القيمة المضافة غير المُحصلة. عندما تُمر البضائع عبر الجمارك بطريقة غير قانونية، تتفاوت المبالغ المدفوعة، ولكنها تشكّل بالإجمال حوالي 10% من قيمة البضائع غير المُصرح بها؛ وهي النسبة التي أفاد بها عدّة وكلاء شحن. بالتالي، يُدفع 10% من قيمة البضائع غير المُصرح بها التي تساوي 1.95 مليار، على شكل رشاًوى من فئة "الفساد الكبير"، أي أنّ هناك 195 مليون دولار تذهب إلى جيوب موظفي الجمارك.

أمّا بالنسبة إلى الضرائب، فيجب أن نضيف نسبة أخرى قدرها 10%، وهي الضريبة على القيمة المضافة التي كان يُفترض دفعها إذا مرّت البضائع عبر الجمارك بطريقة قانونية، وهنا أيضاً لدينا مبلغ مهودور يساوي 195 مليون \$، كان يجب أن تحصله الدولة اللبنانية.



1.95 مليار \$
من البضائع غير المُصرح بها



195 مليون \$ تُدفع على شكل "رشاًوى كبير" لتسهيل مرور البضائع (10% من المبلغ الإجمالي) من دون التصريح بها



195 مليون \$
ضريبة القيمة المضافة غير المدفوعة (10% من المبلغ الإجمالي)

عمر الركائز

يعرض القسم التالي بعض الأمثلة عن المنتجات التي لا يصُرح بها في أغلب الأحيان .

3. أمثلة عن بعض المنتجات التي لا يصُرح بها عادةً عند استيرادها:



ألبسة. أكسسوارات. كروشيه: \$120,796,303 من البضائع غير المصرح بها
أثاث: شراشف. أفرشة. مساند أفرشة: \$93,067,514 من البضائع غير المصرح بها



ألبسة وأكسسوارات: \$17,860,613 من البضائع غير المصرح بها



لؤلؤ طبيعي أو مستنبت. أحجار كريمة أو شبه كريمة: \$18,996,329 من البضائع غير المصرح بها

ثالثاً. عندما يشجّع القانون على الفساد

في بلدنا، لا يساعد القانون على ردع الممارسات الفاسدة، بل يشجّعها. فالقوانين والتوجيهات والقرارات تفسح المجال غالباً أمام اتخاذ قرارات استثنائية تنتهك مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، وتشجّع القرارات العشوائية وانتشار ظاهرة الفساد، وتتسبب بخسائر هائلة للخزينة. كمثال على ذلك، نذكر ما ورد حرفياً في المادة 385 من قانون الجمارك: "تستطيع إدارة الجمارك أن تجري مصالحات مع المخالفين، قبل الملاحقة القضائية وخلالها وبعد صدور قرار المحكمة الناظرة في القضايا الجمركية، المنصوص عليها في المادة 391 من هذا القانون، وذلك باستبدال العقوبات النظامية بجزاء نقدي". يشير القانون أيضاً إلى أنه "يُرخص لإدارة الجمارك أيضاً، إذا كانت ظروف تحقّق المخالفات تبيّر ذلك، بالتجاوز عن المخالفات التي يضبطها موظّفوها". عندما يجيز القانون في لبنان إجراء "مصالحات" عشوائية، حتّى بعد صدور قرار المحكمة، فهذا يعني أنّ كلّ شيء ممكن ومُباح...

هنا نتقل إلى موضوع الأجور الإضافية التي يتقاضاها موظفو الجمارك وفق القرار 280 الصادر في 31 تشرين الأول سنة 2001 الذي يحدد أجور الأعمال الإضافية وأصول توزيع المبالغ على موظفي الجمارك. بعد تحديده للأعمال الإضافية المدفوعة، يحدد القرار 280 معدلات الأجور الإضافية بحسب رتب الموظفين، ويضع سقفاً لتوزيع الأجور. على سبيل المثال، السقف الشهري للأجر الإضافي لموظفي الفئة الثانية هو 900 ألف ليرة لبنانية و200 ألف ليرة لبنانية للرفقاء والخفراء. تؤخذ هذه الأجور من صندوق خاص يدعى "حساب الأجور الإضافية". أما الفائض من حساب الأجور الإضافية فيغذي صندوق يدعى "صندوق المساعي المشترك". ويوزع حاصل هذا الصندوق شهرياً على موظفي السلك الإداري وفق حصص تحددها المادة 7 من القرار 280. مثلاً، لرئيس المجلس الأعلى للجمارك 25 حصة، فيما للحاجب 6 حصص. لكن القرار 280 لا يحدد قيمة كل حصة ولا يضع سقفاً لقيمة الحصة، بل يترك للمجلس الأعلى للجمارك صلاحية تحديد قيمة الحصة الواحدة! هنا أيضاً صلاحية استثنائية معطاة لأشخاص دون أي ضوابط أو مراقبة، ويتم من خلال هذه الصلاحية توزيع إيرادات مالية يحددها المجلس الأعلى للجمارك و تعطي إجازة الصرف من المجلس ذاته! ممارسات كهذه لا توحى بثقة وتجعلنا نسأل لماذا هذه الصلاحية في توزيع الأموال لا تخضع لمراقبة كي تكون شفافة؟

شبكة الرقابة

خلاصة



\$14,230,000

على الرشاوى الصغيرة



380 مليون \$

على الرشاوى الكبيرة لتمرير المخالفات



380 مليون \$

ضرائب القيمة المضافة غير المدفوعة

ختامًا، تُهدّر الملايين من الدولارات بسبب الفوضى في ضبط الحاويات الداخلة إلى البلد. فالعملية تستغرق عادةً بين 4 و10 أيام، ولكن موظفي الجمارك يتغيّبون في أوقات عملهم في أحيان كثيرة، وهذا يؤدي إلى تأخير الإجراءات.

من شبه المستحيل المرور بالجمارك من دون معارف قويّة داخل الإدارة للمساعدة على تسريع الإجراءات وتفادي دفع آلاف الدولارات على شكل رشاوى .

في تحليلنا للصفقات التجارية مع الشركاء التسعة الرئيسيين بناءً على البيانات التجارية للعام 2013، قدّر إجمالي حجم الفساد بـ **195 مليون \$** على الرشاوى الكبيرة و**2.14 مليون \$** على الرشاوى الصغيرة، وحجم العائدات المهدورة التي كان يجب أن تستفيد منها الدولة بـ **195 مليون \$**.

وبما أنّ الشركاء التجاريين التسعة الذين شملتهم دراستنا يغطّون 50% من مجموع الواردات اللبنانية، يمكن استنتاج الحصيلة النهائية من خلال مضاعفة المبلغ الإجمالي. يُقدّر إذاً أنّ مجموع المبالغ المدفوعة على شكل رشاوى صغيرة وكبيرة يساوي **(14.2+390) مليون \$**، كما يُهدّر مبلغ **390 مليون \$** من العائدات الضريبية كلّ سنة على السلع المستوردة في الجمارك اللبنانية .

تأتي هذه الخسائر والصفقات الفاسدة على خلفية قانون يمنح موظفي الجمارك صلاحيةً استثنائية ولا يفرض في المقابل أيّ شفافية على قراراتهم .

لا تمثل هذه الأرقام سوى جزء بسيط من الخسائر التي يتكبّدها البلد. فلم نأخذ بعين الاعتبار الفساد الذي يرافق قطاع التصدير أيضًا، أو الغش والتهرب في مطار بيروت، ومرفأ طرابلس وصيدا، أو على الحدود البرية. وهذا لا يشمل طبعًا التأثير على الاستثمارات والنمو الاقتصادي في البلد، أو التأثير على صحّة المواطن ورفاهه بسبب استيراد المنتجات ذات النوعية الرديئة. لم تنظر هذه الدراسة أيضًا في اختلال التوازن في السوق بسبب عدم المساواة في دفع الضرائب بين الأقطاب المتنافسين .

إذا أجرينا دراسة مفصّلة، سوف يتبيّن لنا بكلّ تأكيد أنّ الأموال المهدورة في قطاع الجمارك تتجاوز المليار دولار سنويًا. لنتخيّل ولو لثانية واحدة كيف كان بإمكاننا أن نستفيد من هذه المبالغ كلّها: بـ 500 مليون دولار، كُنّا نستطيع أن نبني محطة لتوليد الطاقة تستطيع توفير 7 ساعات إضافية من الكهرباء يوميًا لكلّ مواطن. وفي سنة واحدة، يمكننا ادّخار الأموال اللازمة لبناء محطّتين وتوفير 14 ساعة إضافية من الكهرباء يوميًا !

محاربة الفساد ليست بالأمر السهل. اخترنا تسليط الضوء على صندوق أسود كبير يدعى "الجمارك"، مع العلم أنّ السياسيين، إذا كانوا فعلاً مستعدّين للعمل من أجل التغيير، يستطيعون فعل ذلك بكلّ سهولة: يمكن ضبط المرافق بكلّ بساطة، ومنتظرنا هناك مبلغ مليار دولار .

سكّر الركّانة

سكّر الركّانة
بَلِّغْ عَنِ الْفَسَادِ لِيَصِيرَ عَنَّا بَلَدٌ

WWW.SAKKERA.COM